

سياسة تركيا المائية حيال العراق واثرها في تطور العلاقات الثنائية

د. صبحي فاروق صبحي

كلية الكتاب / الجامعة / قسم القانون

المقدمة :

يعتقد ان الحرب القادمة ستكون حرب مياه في ظل تفاعلات دولية غير مستقرة ، اذ تبرز مداخل لمشكلات كبيرة قد يصعب حلها في كثير من الاحيان ، فالبيئة الدولية شهدت ولازالت الكثير من المشكلات في مقدمتها شحة المياه والمافيات والمخدرات والحروب الأهلية والاحتباس الحراري والجفاف والتصحر وغيرها من المشاكل الاخرى .

ان مشكلة شحة المياه تعد من أهم المشاكل التي تواجهها المجتمعات الإنسانية ، والتي ترجع اسبابها الى تراجع كميات المياه ، فضلاً عن سياسات دول المنبع التي تحاول ان تتحكم في كميات المياه المناسبة الى الدول الأخرى ، لاستخدامها في اغراض سياسية واقتصادية للضغط على الدول الأخرى .

ان المنطقة العربية تعد من اكثر المناطق تأثراً في سلبيات هذه المسألة لاسيما سوريا والعراق ، لأنهما يتأثران وبشكل كبير بما تحدده تركيا من كمية

المياه المناسبة إليهما ، وقد استغلت تركيا هذه المسألة في تحقيق غايات عدة أدت في النتيجة الى تدهور العلاقات فيما بين الإطراف.

هدف البحث :

يهدف البحث الى امكانية فهم طبيعة سياسة تركيا المائية حيال العراق ، وكيف يمكن ان تؤثر هذه السياسة في مستقبل العلاقات بين البلدين.

مشكلة البحث :

ان عامل المياه مازال مؤثراً وحاضراً في سياسة تركيا الخارجية ، والتي عملت على توظيفه سياسياً حيال الدول الاخرى المستفيدة منه ومنها العراق، والتي تعاملت معه وفق مبدأ تحديد كمية المياه المناسبة اليه ، والى استخدام المياه كوسيلة ضغط على العراق لتحقيق مكاسب استراتيجية لها .

ويمكن اجمال مشكلة البحث من الأسئلة التالية:

- كيف يمكن ان تكون المياه عاملاً مؤثراً في نشوب الصراعات الدولية؟.
- ما هي سياسة تركيا المائية وكيف اثرت على واقع العلاقات مع العراق؟.
- ما هي الاتجاهات المستقبلية للعلاقات العراقية التركية في ضوء سياسة تركيا المائية؟.

فرضية البحث :

ترتكز فرضية البحث على انه " نتيجة للأهمية الاستراتيجية للعراق في الادراك التركي ، فإن سياسة تركيا المائية حيال العراق تتحدد في ضرورة استخدام المياه لحماية مصالح تركيا الاستراتيجية كعامل ضاغط ومؤثر ، اذ انه كلما زادت تركيا في انشاء مشاريعها المائية على حوضي دجلة و الفرات في ظل ازمة المياه العالمية سوف يؤدي الى تعقد العلاقات العراقية التركية في المستقبل "

منهجية البحث :

يستعين البحث بالمنهج التحليلي النظمي في قراءة تأثير المياه في العلاقات الدولية ،فضلا عن فهم مدخلات السياسة المائية التركية والعوامل التي تؤثر في هذه السياسة وتحليل مخرجات هذه السياسة، كما يستعين البحث بمدخل منهجية أخرى منها المنهج التاريخي لفهم ماضي وواقع السياسة التركية المائية حيال العراق ، والمنهج الاستشراقي للوقوف على الاتجاهات المستقبلية للعلاقات العراقية - التركية في ضوء مشكلة المياه ، وفي ضوء ذلك تحددت هكلية البحث بالمحاور الاتية فضلا عن المقدمة والخاتمة:

المحور الاول يوضح أهمية المياه الاستراتيجية كمورد رئيس لاستمرار الحياة ومدخل مهم للصراع، اما المحور الثاني فيركز على طبيعة السياسة المائية التركية حيال العراق، اما المحور الثالث فيتناول مستقبل العلاقات العراقية - التركية على ضوء مشكلة المياه ومن خلال ثلاث مشاهد مستقبلية .

المحور الاول : أهمية المياه

تحتل المياه مكانة فريدة بين مختلف مصادر الطاقة بسبب قدرتها على العمل بصورة مستمرة ومتجددة ولا توجد لها اثار سلبية على البيئة ، واذا استطاع الإنسان ان يعيش بلا نפט فليس بمقدوره الاستغناء عن الماء^(١).

تعد المياه جوهر الترابط البشري في أي بلد من البلدان، فهي أحد الموارد المشتركة التي تستخدم في الزراعة والصناعة والأغراض المعيشية والبيئية .

وتعنى الإدارة الوطنية للمياه بإحداث توازن بين هذه المجموعات المتنافسة من مستخدمي المياه . علاوة على ذلك فإن المياه تعد أيضا من أكثر الموارد الأساسية تجاوزاً للحدود، وقد تسن البلدان تشريعات للمياه لاعتبارها من الأصول الوطنية، إلا أن هذا المورد في حقيقته يتجاوز الحدود السياسية، في صورة أنهار وبحيرات ومستودعات للمياه الجوفية . وتعمل المياه العابرة للحدود على تمديد الترابط الهيدرولوجي عبر الحدود الوطنية، والربط بين مستخدمي المياه في مختلف البلدان من خلال نظام مشترك ، ولا شك أن إدارة ذلك الترابط هو أحد التحديات الكبرى للتنمية البشرية التي تواجه المجتمع الدولي^(٢).

تزداد صعوبة ادارة هذا المورد الاستراتيجي في ظل تزايد التنافس الدولي عليه، الذي يعد عنصر ادامة الحياة الرئيسي ف (الله) عز وجل جعل للماء اهمية كبرى لأنه المورد الرئيس لاستمرار الحياة فقد ذكر عز وجل في محكم كتابة "أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ"^(٣) وقال تعالى "أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ

(١) د. عبد الزهرة شلش العتاي ، توجهات تركيا نحو افطار الخليج العربي ،دراسة في الجغرافية السياسية(بغداد: دار الشؤون الثقافية، ٢٠٠٠) ص ٦٤.

(٢) الامم المتحدة ، برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP ،تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦ ، ص ٢٠٣.

(٣) القرآن الكريم ،سورة الأنبياء ايه ٣٠.

إِلَى الْأَرْضِ الْجُرْزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ
«(٤)».

أن التنافس على المياه في أي بلد قد يؤدي إلى إيجاد متطلبات متضاربة مما يؤدي بدوره إلى وضع صانعي السياسات أمام خيارات ذات آثار تتعلق بالمساواة والتنمية البشرية والحد من الفقر. في هذا الإطار، تعمل المؤسسات الوطنية والهيئات التشريعية على تقديم الآليات اللازمة لمعالجة هذه الخيارات، إلا أنه من المتعذر إيجاد هيكل مؤسسي معادل بالنسبة للمجاري المائية التي تتدفق عبر الحدود، الأمر الذي تترتب عليه بعض التداعيات. ففي حالة حدوث ندرة في المياه مقارنةً بالطلب، يشتد التنافس عبر الحدود على مياه الأنهار المشتركة وغيرها من الموارد المائية، وفي حالة عدم توفر آليات مؤسسية للاستجابة للمشاكل العابرة للحدود، من المحتمل أن يفضي هذا التنافس إلى صراعات عنيفة، لقد أدى شبح التنافس المتزايد على المياه بين البلدان إلى جدل عام يتسم بالاستقطاب في بعض الأحيان، إذ يتبأ البعض بمستقبل تتنازعه "حروب المياه" عندما تؤكد البلدان على مطالباتها التنافسية على المياه. وبذلك قد تكون المياه عنصر لزيادة حدة الصراع في العقود القادمة^(٥).

تتسبب المياه العابرة للحدود في أغلب الأحيان في إحداث بعض التوترات بين المجتمعات التي تربط بينها، لأنها تختلف عن أي مورد آخر من الموارد النادرة في نواح مهمة؛ إذ أنها تشكل جوهر كافة جوانب المجتمع البشري، من البيئة إلى الزراعة إلى الصناعة — وليس لها بدائل معروفة، كما انها تعد عاملاً حيويًا للحياة، مثلها في ذلك مثل الهواء، وتمثل أيضًا جزءًا لا يتجزأ من نظم الإنتاج التي تعمل على تحقيق الثراء والرفاهية. ونظرًا لأن المياه مورد

(٤) القرآن الكريم سورة السجدة آية ٢٧.

(٥) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦، المصدر السابق ص ٢٠٣.

متدفق وليست كيانًا جامدًا، فإن استخدامها في أي موضع يتأثر من جراء استخدامها في المواضع الأخرى، بما في ذلك البلدان الأخرى، وهي على طرف النقيض من النفط أو الفحم، لا يمكن إدارتها مطلقًا لغرض واحد فقط، أو لصالح بلد واحد فقط، لاسيما في حالة المياه العابرة للحدود.^(٦)

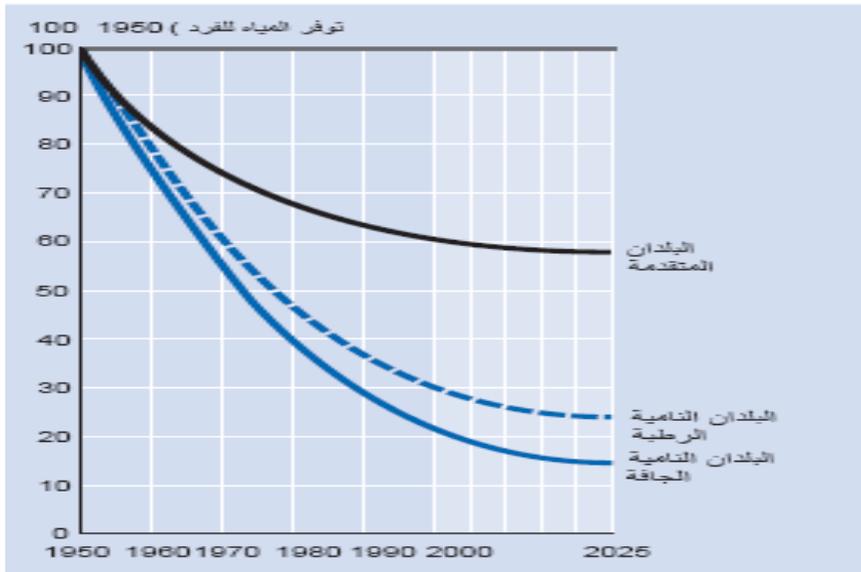
ان ندرة المياه والتي هي في تناقص مستمر (انظر شكل رقم ١) فضلا عن عدم بقائها في حدود دولة المنبع شكلت ولازالت ، مدخل مهم للصراع بين دول المنبع والدول الأخرى المستفيدة منها، ففي الغالب تسعى دول المنبع الى استثمار المياه المناسبة من أراضيها بما يخدم مصالحها ، الامر الذي قد يؤدي الى احداث مشاكل كبيرة في عملية ادارة المياه قد تؤدي في النهاية الى اشعال الحروب والصراعات.

هناك تشابه لافت للنظر بين التصورات المتعلقة بأزمة المياه العالمية اليوم والمخاوف التي أثرت في فترة سابقة حول أزمة الغذاء الوشيكة في العالم، ففي أوائل القرن التاسع عشر تنبأ توماس مالتوس بمستقبل مظلم ينتظر البشرية. ففي مؤلفه الذي حمل عنوان (Essay on Population) مقال عن السكان أطلق نبوءته الشهيرة بأن النمو السكاني سوف يتجاوز نمو الإنتاج الزراعي ، مؤديًا إلى حدوث خلل متزايد في التوازن بين الأفواه الجائعة وإمدادات الغذاء اللازمة لإطعامها، ويذهب في فرضيته إلى أن النقص في موارد الغذاء سيؤدي إلى دورات متكررة من الجوع ، ويقول " إن قوة السكان تفوق بكثير قدرة الأرض على توفير المعاش لكثير من البشر"، ويصل إلى نتيجة تفيد " أن الموت المبكر سيحل بالبشرية بشكل أو بآخر ، وفي نفس الاطار أشارت اللجنة العالمية للمياه إلى "التقديرات الحسائية المنذرة بشأن المياه "كإحدى أكبر التهديدات التي تواجه البشرية، ويذهب أحد المعلقين إلى

(٦) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦، المصدر السابق اعلاه، ص ٢٠٤.

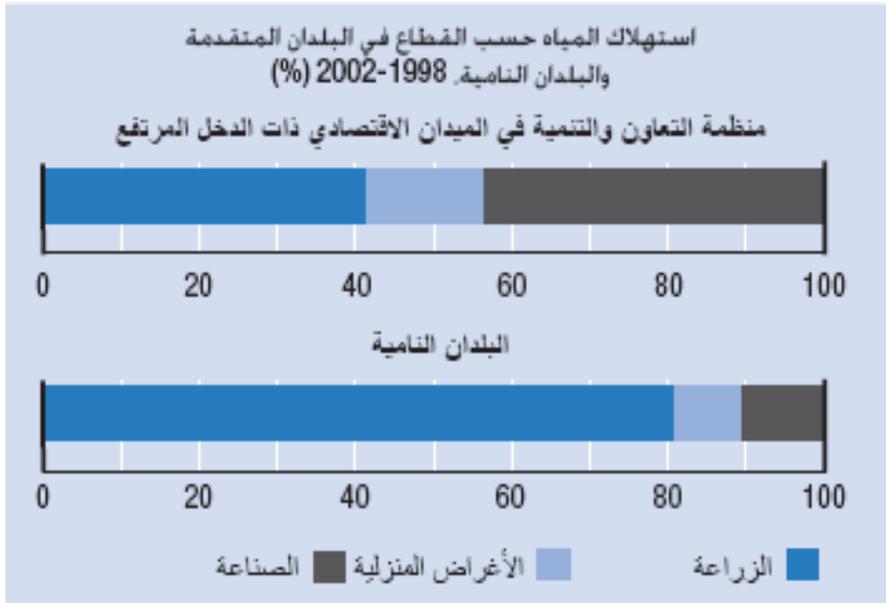
أن " ندرة المياه ستكون الحالة الأساسية المؤثرة في حياة الكثيرين في هذا القرن الجديد، وتدعم ظواهر البحيرات المتقلصة والأنهار المتلاشية التصور القائل بأن العالم يتجه نحو أزمة مالتوسية (كما وصفها مالتوس)، حيث سيؤدي التنافس على موارد المياه الآخذة في التناقص إلى حدوث أزمات داخل البلدان ونشوب حروب المياه بين هذه البلدان^(٧). ويعزز ذلك كثرة الطلب على المياه في الدول النامية لأغراض الزراعة فقد تستهلك هذه الدول كميات كبيرة من المياه في قطاع الزراعة وذلك لعدم وجود آلية صحيحة للاستثمار الأمثل للمياه في هذه الدول وهي عكس الدول المتقدمة التي تستهلك المياه وبشكل متساوي بين قطاع الزراعة والصناعة (انظر شكل رقم ٢).

شكل رقم (١) (توفر المياه اخذ في الهبوط)^(٨)



(٧) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦، المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٨) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦، المصدر السابق اعلاه، ص ١٣٦.

شكل رقم (٢) كيف يستهلك العالم مياهه^(٩)

(٩) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦، المصدر السابق، ص ١٣٨.

المحور الثاني : سياسة تركيا المائية حبال العراق

يعد حوض دجلة والفرات من الاحواض المائية المهمة والتي قد تعد من اهم مسببات الصراع ، نتيجة تعقد المشكلة وسعي دولة المنبع (تركيا) الى استغلال هذه الثروة وبما يؤمن مصالحها السياسية والاقتصادية على حساب مصالح دول الحوض الاخرى.

ان تركيا تمتاز بغزارة مواردها المائية ، نتيجة غزارة الامطار والتي يقدر معدلها السنوي بـ ٦٥٩ ملم ، فضلاً عن قلة كمية التبخر السنوي ، وتبلغ كمية الموارد المائية في تركيا نحو ٥١٨ كم مكعب/سنة تشكل المياه السطحية منها ١٨٥ كم مكعب/سنة ، والمياه الجوفية ٢٣٥ كم مكعب/سنة اما الباقي وقدرة ٨٠ كم مكعب/سنة فيضيع بالتبخر لذلك فان كمية المياه المتاحة تقدر بنحو ٤٣٨ كم مكعب /سنة، تتركز النسبة الكبرى من مياه تركيا في حوضي دجلة والفرات في شرقي تركيا والتي تشكل نسبة ٣٠،٤% من اجمالي المياه السطحية في تركيا وهي ذات قدرة على توليد طاقة كهرومائية تصل الى ٥١٣٧١ ميكاواط ، والتي تولد ما مقداره ٤٤٩ مليار كيلو واط/ساعة ، كما تشكل القدرة الكامنة في نهري دجلة والفرات نحو ٤٧،٨% من اجمالي القوة الكهرومائية في تركيا^(١) ، هذا بدوره هياً لتركيا قوة كامنة كبيرة تستطيع تركيا من خلالها ان تؤثر على جيرانها ، لاسيما العراق من خلال قيامها بمشاريعها وبالاخص مشروع الكاب .

يعتمد العراق بشكل شبة كامل على الموارد المائية القادمة من تركيا ، واي تغيير في الكميات الواردة اليه يؤثر بشكل كبير على الزراعة والصناعة

(١) د. عبد الزهرة شلش العتابي ، توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي ، المصدر السابق ، ص ص ٦٤-٦٥ .

في العراق ، فضلا عن انه سوف يزيد من مساحات التصحر التي يعاني منها العراق في الاصل.

تشكل المياه السطحية في العراق حوالي النسبة الكبرى من مجمل مياه العراق والتي تأتي حوالي ٨٠ % منها من تركيا ، ان اجمالي الموارد المائية المستغلة في العراق يبلغ ٤٢،٥٦ مليار متر مكعب والتي اغلبها مياه سطحية والتي تصل الى (٤١،٣٥) مليار متر مكعب ، وهي بالكاد تغطي الاحتياجات المحلية والتي يتوقع ان تزداد هذه الاحتياجات بزيادة عدد السكان في العراق (١١) ، يرافق هذه التوقعات سعي تركيا الى تقليل كمية هذه المياه الواردة الى العراق من خلال السدود التي انشأت على طول مسار نهري دجلة والفرات مما قد يشكل مشكلة كبيرة على العراق ولها اثار سلبية على مستقبل العلاقات بين الطرفين.

كما ان العراق يعد من الدول التي تعاني من التبعية في الموارد المائية وهذه المسألة حددت وبشكل كبير من حدود حركته حيال دول المنبع والتي أهمها تركيا (انظر جدول ١).

(١١) د. سامر مخيمر وخالد حجازي ، أزمة المياه في المنطقة العربية ، الحقائق والبدائل ، عالم المعرفة عدد ٢٠٩ (الكويت : الكويت ، ١٩٩٦) ص ٦٦.

نسبة التبعية المائية لبعض الدول العربية ٢٠١٣ (١٢)

نسبة التبعية المائة (%)	البلد
100	الكويت
96.9	مصر
96.6	البحرين
96.5	موريتانيا
76.9	السودان وجنوب السودان
72.4	سورية
60.8	العراق
59.2	الصومال
27.2	الأردن
8.7	تونس
3.6	الجزائر

(١٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير حوكمة المياه في المنطقة العربية المكتب الإقليمي للدول العربية ٢٠١٣ ، ص٣.

ان مشكلة المياه والتبعية المائية بالنسبة للعراق بدأت بعد سعي تركيا لإنشاء مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) (^{١٣}) ، الذي بدأت تركيا في تنفيذه منذ عام ١٩٨١ والذي كانت اهم أهدافه الاتي (^{١٤}):

١. تنمية المناطق التي يعيش فيها الارمن والاكرد وعرب لواء الاسكندرونه بغرض تحقيق الاستقرار السياسي في هذه المناطق كما يذكر الاتراك (^{١٥}). بينما يرى علماء الآثار وجماعات حقوق الانسان، ان سدود هذا المشروع تهدد بالقضاء على التراث الحضاري لفئة عرقية معينة من السكان، هم الأكراد الذين يسكنون مناطق اعالي دجلة والفرات منذ آلاف السنين ، وفي يوليو (تموز) عام ٢٠٠١، عبرت الحكومة البريطانية عن قلقها مما سيؤدي اليه تنفيذ مشروع السدود، خاصة سدي اليسو وسيزري، من اعتداء على حقوق الاقليات الكردية في تركيا. وحاولت الجمعيات الاثرية ايقاف مشروع الحكومة التركية لبناء سدود دجلة بكل الوسائل، مما اضطر بعض شركات المقاوله المساهمة في تنفيذ المشروع الى التوقف عن العمل، كما ترددت جهات التمويل في منح القروض والتسهيلات لبناء السدود ، واضطرت الشركة السويدية «سكانزا» الى الانسحاب من تنفيذ المشروع، وتبعتها الشركة البريطانية «بالفوربيتي» ثم الشركة الايطالية

(^{١٣}) اكمل حوالي ٤٠ % من هذا المشروع ، ومتطلبات اكماله تصل حوالي ٩٠٠ مليون دولار، للمزيد انظر: p.٤, ١٩٩٩, ١٨, ٠٢, Turkish Newspaper, Cumhuriyet, <http://www.cumhuriyet.com.tr>

(^{١٤}) د. سامر مخيمر وخالد حجازي ، أزمة المياه في المنطقة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٦.

(^{١٥}) ان الخطط التي اعدت لهذا المشروع قضت بانه سوف ينظم ٢٨% من مياه تركيا فضلا عن انه سوف يروي ١,٧ مليون هكتار من الاراضي التركية وهذا يشكل نسبة ٥٠% من الاراضي المروية في تركيا، للمزيد انظر: Southeastern Anatolia Regional Development Administration <http://www.gap.gov.tr>

«امبريجيلو». وما اثار الجمعيات الاثرية الخاصة، هو أن المسؤولين عن المشروع لم يحصنوا المواقع الاثرية التي ستتعرض للدمار بسبب هذا المشروع، أو نقل ما يمكن نقله منها الى مناطق اخرى. بل انهم حتى الآن لم ينظموا عملية مسح اثري، للتعرف على ما يمكن ان يكون مخبئاً من بقايا قديمة رغم انتشار التلال بكثرة في وادي اعالي الفرات ودجلة مما يدل على وجود بقايا مدن قديمة مدفونة منذ آلاف السنين. ومن المواقع المعروفة ديار بكر ذات الاسوار السوداء الواقعة في هذه المناطق، وقلعة حصن كيفا، التي بنيت فوق جبل عال، يطل على نهر دجلة في منطقة يضيق فيها ممر المياه الى حد يسمح بعبوره بسهولة. وهناك بنى الرومان قلعة لتحمي حدودهم الشرقية مع الفرس، اطلقوا عليها اسم «سيفا»^(١٦).

٢. اقامة بنية تحتية اقتصادية قوية تدعم وجود تركيا الاقليمي وتزيد من ثقلها في معادلات التوازن الاقليمية .

فضلا عن ذلك يعد هذا المشروع من احد اكبر مشاريع التنمية الاقليمية في العالم فهو مشروع تنموي متكامل ومتعدد القطاعات ويشمل الزراعة والصناعة والتطوير الريفي والعمراني بما في ذلك انشاء السدود ومحطات الطاقة الكهربائية وقد بدأ العمل به منذ عام ١٩٦٥^(١٧) ، فقد اقامت تركيا أكثر من ٢٠ سدا على نهري دجلة والفرات وكان أهمها سد أتاتورك على نهر الفرات وسد اليسو على نهر دجلة ، تحاول تركيا ان تستخدم هذا المشروع لارواء ١٧ مليون دونم اضافة الى استخدامه كوسيلة ضغط سياسية على

(١٦) احمد عثمان ، السدود التركية تهدد بدمار آثار الأكراد في أعالي نهر دجلة ، صحيفة الشرق الاوسط (بيروت) ، العدد ٨٤٨٩. شباط ٢٠٠٢.

(١٧) خليل ابراهيم الناصري ، السياسة الخارجية التركية ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٥ ، ص ١٦٤.

سوريا والعراق . فضلا عن ذلك فإن سعي تركيا الى استكمال سد اليسو على نهر دجلة^(١٨) سوف يؤثر وبشكل كبير على كميات المياه الواردة الى العراق في هذا النهر ويتوقع ان هذه المشكلة سوف تتفاقم بشكل اكبر بعد سعي تركيا الى اكمال مخطط انشاء السدود التخزينية والمشاريع الاروائية فيها خاصة مع الاصرار التركي على تنفيذ مشروع سد اليسو وسد جزرة اللذين سيتحكما في تحديد كميات المياه المطلقة الى العراق وتظهر الحسابات الفنية ان حصول نقص مقداره (١) مليار متر مكعب من واردات النهر سيؤدي الى تجميد مساحات زراعية تقدر بحوالي (٥٠٠، ٦٢) هكتار وان مجمل المساحات الزراعية التي ستحرم من تجهيزات المياه في العراق نتيجة انخفاض الواردات ستبلغ (٦٩٠٠٠) هكتار ، كما ان المعدل السنوي للجريان الطبيعي للنهر عند الحدود العراقية قبل استكمال المشاريع التركية والسورية ٢٠،٩٣ مليار م^٣ ، ويتوقع بعد استكمال المشاريع التركية والسورية ان ينخفض المعدل السنوي للجريان ليصل الى ٩،٧٩ مليار^(١٩).

ان سياسة تركيا المائية تستند الى رؤية مفادها انها تعد حوض دجلة والفرات حوضا واحدا، وان النهرين عابران للحدود الدولية وليسا نهرين دوليين وبالتالي تحاول تركيا (تترك) نهر دجلة والفرات ، وهذا ما يمنح الجانب التركي حق التصرف بمياه النهرين ضمن حدودها السياسية ودون الأخذ بنظر

^(١٨) بعد نهر دجلة المجرى الحيوي للعراق فهو يغذي اغلب محافظات العراق ويبلغ طوله من منبعه الى مصبه ١٩٠٠ كم منها ١٤١٥ كم داخل العراق و ٣٠٠ كم داخل الاراضي التركية وتعتمد على مياه المحافظات (نينوى ، دهوك ، اربيل ، كركوك ، صلاح الدين ، بغداد ، ديالى ، الانبار ، واسط ، بابل ، الديوانية ، العمارة ، الناصرية ، البصرة) فضلا عن ان اغلب المناطق الحضرية والزراعية في هذه المحافظات بالأخص محافظة بغداد تعتمد عليه واية محاولات لتقليل مياهه سوف يؤثر تأثيرا كبيرا على العراق.

^(١٩) د.محمد عبد صالح و م. م حسين مشتت طريو ، السياسية التركية إزاء العراق دراسة في البعد بين قضية كركوك ومشاريع المياه ، نشرة شؤون عراقية ، مركز الدراسات السياسية والقانونية، جامعة النهرين ، العدد (١٢) حزيران ٢٠٠٧ ، ص ١٩.

الاهتمام الأضرار الناجمة عن ذلك لكل من سوريا والعراق^(٢٠)، كما ان تركيا تحاول أن تقارن مياه دجلة والفرات بالنفط العربي لذلك تحاول بيع المياه للعرب ، فقد اصدر وزير تركي بيانا في أيلول ١٩٩٧ ذكر فيه " أن تركيا يجب أن تبيع مياهها من نهري الفرات ودجلة لجيرانها في الجنوب " ^(٢١).

استخدمت تركيا هذه الورقة للتأثير على سياسة الدول المستفيدة من نهري دجلة والفرات، كما رفضت اي تسوية لهذه المسألة وفقا لمبادئ القانون الدولي ، فقد رفضت الموافقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية التي اقترتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ /٥/ ١٩٩٧، ومن اهم ما تضمنته:-

- الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان .

-الالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم او ذي شأن ووجوب مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية والتزام الدولة بالعمل على تخفيف الضرر وإزالته والتعويض عنه عند الضرورة .

-الالتزام بالتعاون والأخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها-أي المشروعات التي تنوي احدى الدول النهرية القيام بها ، ويحتمل ان تكون لها اثار سلبية في الدول النهرية الأخرى وهو ما ينطبق عادة على مشروعات دول المنابع ،

^(٢٠)مياه العرب بين كارثتي الجفاف والحروب القادمة، جريدة البيان الإماراتية ، ١٩ ايلول ١٩٩٩. مقال منشور على شبكة الانترنت على الموقع :

www.albayan.net.

^(٢١) د. جلال عبد الله معوض ، صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية -التركية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨)، ص ٢١٣.

وقد برر المسؤولون الأتراك موقفهم بـ"ان هذه الاتفاقية مجحفة بالدول التي بنت سدودا في أراضيها ، ومن بينها الصين والهند وبعض الدول الأفريقية"^(٢٢).

لهذا تحاول تركيا في سياستها المائية حيال العراق الى تحقيق مجموعة من المكاسب السياسية والاقتصادية ومنها :

١. تحقيق تنمية اقتصاديه لمناطقها الجنوبية التي تعاني من مشكلات

واضطرابات وتدني في المستوى المعيشي مقارنة بباقي مناطق تركيا.

٢. الضغط السياسي على العراق من اجل الحصول على مكاسب سياسية

واقتصادية . وتوضح ذلك منذ حرب الخليج الثانية ، فقد بدأ الاتراك

الربط بين مسألة المياه ودخول العراق للكويت محاولين تبرير

سياستهم المائية التي اتبعوها حيال العراق وسوريا ، وفي نفس الوقت

مستغلة الوضع الناشئ عقب دخول العراق للكويت من اجل تغيير

سياسات بعض الدول العربية التي وقفت مع العراق في قضية المياه

(٢٣).

٣. محاولة تركيا مقارنة الماء بالنفط العربي فهي تريد تبادل المياه بالنفط

وتعتبرها سلعتين إستراتيجيتين على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين

طريقة التعامل مع كل من النفط والماء باعتبار ان النفط سلعة

ناضبة اما الماء فهي متجدده وقد قارن الرئيس التركي السابق

سليمان ديميريل بين المياه والنفط خلال افتتاحه سد اتاتورك في يوليو

١٩٩٢ حيث قال " ان منابع المياه ملك لتركيا كما ان النفط ملك

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ص ٢١٢-٢١٣.

(٢٣) د. احمد نوري النعيمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية أنموذج العلاقات العراقية التركية ، دراسات إستراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، عدد ٣٩ ، ٢٠٠٢ ، ص ٩.

للعرب ، وبما اننا لا نقول للعرب ان لنا الحق في نصف نفطكم ، فلا يجوز لهم ان يطالبوا بما هو لنا " (٢٤).

٤. بيع المياه الفائضة والتي يتم استقطاعها من حصص سوريا والعراق الى اسرائيل ومن خلال ما يعرف بأنابيب السلام (٢٥) وقد ظهر هذا المشروع بعد زيارة الرئيس الإسرائيلي الى أنقرة وحته أنقرة على بيع المياه الى العرب ، وقد أكد يانوش بنكال رئيس مؤسسة طاحال الإسرائيلية للمياه -الذي رافق وايزمن عند زيارته الى أنقرة-على رغبة إسرائيل في شراء المياه التركية "لأنها تمثل إنقاذاً لمشاكل إسرائيل المائية خصوصا بعد انجاز مشروع "الغاب" الذي سيروي مساحة تماثل ثلاثة أضعاف الأراضي الإسرائيلية" (٢٦).

(٢٤) د. سامر مخيمر وخالد حجازي ، أزمة المياه في المنطقة العربية ، الحقائق والبدائل ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ .

(٢٥) تعد تركيا ان هذا المشروع هو المستقبل بالنسبة لتركيا ، قدمت فكرته الاولى في فبراير عام ١٩٨٧ ، عندما زار رئيس الوزراء التركي السابق توركت اوزال الى الولايات المتحدة وتمثل فكرته في استخدام فائض مياه نهري سيحان وجيحان اللذين ينبعان ويصبان بالكامل داخل الأراضي التركية بضخه الى بلدان الشرق الاوسط الفقيرة مائيا ، حيث يبلغ متوسط التصرف اليومي للنهرين ٣٩،١٧ مليون متر مكعب من المياه ، وتستخدم تركيا منها ٢٣،٠٧ مليون متر مكعب والباقي قدرة ١٦،١ مليون متر مكعب يصب في البحر الابيض المتوسط ويتم نقل المياه بواسطة أنابيب نقل خاصة اقترحت تركيا ان يتم تمويل هذا المشروع من قبل المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبنك التنمية الإسلامي والمؤسسات الخاصة وعلى ان تساهم الدول المستفيدة في بناء وصيانته هذا المشروع ايضا. المصدر : د. سامر مخيمر وخالد حجازي ، أزمة المياه في المنطقة العربية ، الحقائق والبدائل ، المصدر السابق ، ص ١٦٣-١٦٤ .

(٢٦) د. ابراهيم الداوقني ، صورة العرب لدى الأتراك ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الاول ١٩٩٦ ، ص ١٤٦ .

المحور الثالث : مستقبل العلاقات العراقية -التركية في اطار تصاعد مشكلة المياه.

إن مستقبل العلاقات العراقية التركية في ضوء سياسة تركيا المائية يمكن دراستها من خلال ثلاث مشاهد مستقبلية تحدد نوع هذه العلاقات وتطوراتها في اطار المستقبل المتوسط.

المشهد الاول :تراجع العلاقات العراقية-التركية .

يفترض هذا المشهد ان العلاقات العراقية التركية سوف تتعقد وتتدهور نتيجة تزايد حاجات العراق من الموارد المائية في ظل استمرار سياسة تركية المائية النكشفية التي تهدف إلى بيع ومقارنة الماء بالنفط ، وبالتالي تحدد كميات المياه الواردة الى العراق بكميات قليلة جدا لا تسد أدنى الاحتياجات المحلية التي يحتاجها العراق للري والشرب والصناعة ، يدعم ذلك رجحان كفة هذا الاحتمال العوامل الآتية:

١. تصاعد مشكلة الاكراد في جنوب شرق تركيا ، مما يهيأ لتركيا فرصه في فرض سياستها المائية الرامية الى تحقيق قدر اكبر من المكاسب على حساب العراق.

٢. استمرار السعي التركي للحصول على نفوذ في مناطق شمال العراق ، وان تكون قريبه من كل التغييرات التي تحصل في هذه المناطق ، انطلاقاً من مصلحتها الاستراتيجية الرامية الى عدم

اقامة دولة كردية في شمال العراق ، والتعامل الحذر مع مستقبل مدينة كركوك، وان بقاء مشكلة المياه يعد عاملاً اضافياً لقوة تركيا في فرض سياستها على العراق ، لاسيما على المركز واجباره على عدم التدخل اذ ما حاولت تركيا حماية مصالحها في حال تعرضت للتهديد.

٣. التغيير في البيئة السياسية التركية ، بأحتمالية تراجع حزب العدالة والتنمية ، وصعود التيارات القومية المتشددة كحزب الشعب الجمهوري وحزب الوطن الام وحزب العمل القومي ، فضلاً عن عودة تدخل المؤسسة العسكرية التركية في تحديد مسارات التعامل مع مشكلة المياه ومع القضية الكردية ، ومثل ما هو معروف ان هذه التيارات السياسية ترفض حتى مسألة الانضمام الى الاتحاد الاوروبي ، وتعد الاصلاحات التي تقوم بها حكومة حزب العدالة والتنمية جزء من المخطط الرامي الى تقسيم تركيا ، وان معاهدة سيفر (الموقعة في ١٠ اب ١٩٢٠) مازالت حاضرة ، فضلاً عن ذلك فان هذه التيارات السياسية ترفض اعطاء حقوق الاكراد القومية في تركيا بل حتى ترفض التعامل مع القضية الكردية، فمثلاً حزب العمل القومي من الاحزاب المتشددة والرافضة للاصلاحات التي تقوم بها تركيا ، ولاسيما في ما يتعلق بمنح الاكراد بعض الحقوق مثل استخدام لغتهم واللبث الاداعي وغيره من المسائل الاخرى التي عدها خيانة لتركيا وسياسة خاطئة تشجع الأقليات على الانفصال وتجعل تركيا في موضع ضعيف أمام "الارهاب" الذي يشكله حزب العمال الكردستاني كما يدعو هذا الحزب الى ضرورة الانتباه الى ما يقام به من حالات

استهداف الدولة القومية مثل ما حدث في يوغسلافيا وسلوفاكيا ، كما يرى ان هذا المشروع كذلك يستهدف تركيا ويحاول ان يرمي الاتراك خارج حدود أوروبا ثم خارج الأناضول، وأخيراً يوصل تركيا إلى المنفى في شرق القوقاز^(٢٧). لهذا فانها تفضل استمرار سياستها المائية على وضعها الحالي خدمة لمصالحها وهذا بدوره سوف يؤدي الى تدهور العلاقات العراقية - التركية. ولان المؤشرات تؤكد ان حزب العدالة والتنمية سوف يبقى في السلطة ، فضلا عن حاجة تركيا الى تطوير علاقاتها مع العراق ، خدمة لمصالحها الاستراتيجية، فان رجحان تحقيق هذا الافتراض ضعيفة .

^(٢٧)Joakim Parslow, Turkish Political Parties and the European Union How Turkish MPs Frame the Issue of Adapting to EU Conditionality , Centre for European Studies University of Oslo, ARENA Report No ٧/٠٧, June ٢٠٠٧, pp.٥٥-٥٩.

المشهد الثاني : تحسن العلاقات العراقية التركية .

هذا المشهد يفترض ان العلاقات العراقية التركية سوف تتحسن الى حد كبير نتيجة وصول تركيا والعراق الى تسوية لهذه المشكلة (مشكلة المياه) ، وللقضايا الخلافية الاخرى وان ما يدعم هذا الافتراض هو الاتي :

١. حصول تركيا بالمقابل على بعض المنافع الاقتصادية كالاستثمارات وبيع النفط بأسعار مميزة الى تركيا .

٢. تحسن العلاقات العراقية - التركية ، مما يلقي بضلاله على انتفاء التأثير السلبي لمشكلة المياه ، وان تحسن هذه العلاقات بدأ منذ ان وقع العراق مع تركيا في في العاشر من تموز ٢٠٠٨ على اتفاقية سميت ب(الإعلان السياسي المشترك) الذي تأسس بموجبه (المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا).. وقد أشار المراقبون إلى أن التوقيع على ذلك الإعلان يعد تدشيناً لعهد جديد من العلاقات العراقية- التركية ، في المجالات كافة ، ولاسيما التعاون في معالجة مشكلة المياه ، ومعالجة الآثار السلبية للسدود التركية ، ولاسيما سد اليسو الذي سوف يشغل خزانه في عام ٢٠١٣ ، وانه في اطار هذا المجلس ممكن ان يصل العراق الى تسوية مع الاتراك الى ايقاف العمل به كما تم عام ١٩٧١ بخصوص خزان سد كيبان. وإن عدم القيام بذلك من شأنه ان يضر بمصالح العراق، إذ سوف يترتب عليه تأثيرات اقتصادية وسياسية وبيئية تماماً مثلما حصل عام ١٩٩٠ عندما قامت تركيا بملء خزان سد أتاتورك لينخفض بذلك

مستوى جريان مياه نهر الفرات إلى دولتي المصب (العراق وسوريا)^(٢٨). وايضا تم تناول مشكلة المياه واثارها على العلاقات العراقية التركية في زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في اذار ٢٠١١.

٣. ان تركيا وفي اطار سعيها الى الانضمام الى الاتحاد الاوروبي تعمل على الايفاء بمعايير كوينهاجن ، فضلا عن انجاز كافة فصول المفاوضات الخاصة بالدول الراغبة بالانضمام ، لاسيما ما يتعلق بواقع حقوق الانسان ، اذ ان دول الاتحاد الاوروبي ترى في سياسة تركيا المائية الحالية هو " تجاهل للمعايير الدولية وحقوق الانسان"^(٢٩) ، وهذا الامر من شأنه التأثير على مسيرة انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي ، لهذا سوف تسعى تركيا الى انهاء الاثر السلبي لسياستها المائية حيال العراق للأيفاء بالمعايير التي فرضها الاتحاد الاوروبي.

عليه فان هذه العوامل الداعمة لتحسن العلاقات العراقية - التركية ، نتيجة الوصول الى حلول لمشكلة المياه ، غير كافية لتحسن العلاقات العراقية التركية نتيجة بقاء المشاكل الخلافية بين تركيا والعراق ، لهذا فان تحقق هذا الافتراض خلال المستقبل المتوسط غير مرجحة ،

(٢٨) د.لقمان عمر احمد النعيمي ، ماذا ينتظر من تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا؟ ، مركز الدراسات الاقليمية ، الانترنت

http://www.regionalstudiescenter.net/site/arabic_home.htm

(٢٩) SPIEGEL ONLINE, Iraq Worried about Turkish Dam, Germany, ٣٠/١٠/٢٠٠٦, Available at

:
<http://www.spiegel.de/international/spiegel/٠,١٥١٨,٤٤٥٤٦٠,٠٠٠.html>

لحاجة تركيا في استخدام مسالة المياه لتحقيق مصالحها الاخرى ؛ في منع اقامة دولة كردية في شمال العراق ، وايضا عدم المساس باوضاع مدينة كركوك.

المشهد الثالث : الجمع ما بين تطور العلاقات وتعقدتها .

مشهد يجمع ما بين المشهدين السابقين وهو يفترض ان ازمة المياه بين العراق وتركيا قد تحل ولكن ليس حل شامل لهذه المسألة نتيجة ارتباطها بالقضايا الأخرى التي حددت العلاقة بين تركيا والعراق ولمدة زمنية طويلة ، فضلا عن سماح تركيا للعراق بالاستفادة بقدر ليس بالكبير من الموارد المائية وبما يحقق تنمية معقولة بالمقابل حصول تركيا على مكاسب سياسية واقتصادية تنازل عنها العراق نتيجة عدم قدرته على التخلي عن اهم مورد في الحياه فالعراق لا يملك بدائل متاحة بالنسبة للمياه فتركيا المزود الرئيس لهذا المورد وهو يفرض على العراق ان يطور علاقات ايجابية مع تركيا والتي بدورها سوف تسعى الى ان تطور علاقاتها مع العراق لحاجتها الماسة لمصادر الطاقة التي يمتلكها العراق واهمها النفط ، فالمصالح المتبادلة تفرض على الطرفين ان يطورا علاقات جيدة . ويبدو ان هذا الافتراض هو المرجح خلل مدة المستقبل المتوسط.

الخاتمة:

لاشك ان المياه أضحت عاملا مهما في سياسات تركيا الخارجية ، ويتضح ذلك من خلال توظيفها المستمر لهذا العامل في رسم سياساتها الخارجية ، وقد اثبت فاعليته على مدار السنوات السابقة ، فدول المصب مثل سوريا والعراق ، قد تكون مجبرة في الكثير من الأحوال بقبول الشروط التي تفرضها تركيا ، والتي تحاول ان تقارن بين المياه التي هي ثروة متجددة وبين النفط الذي هو سلعة ناضبة .

عليه فان البحث توصل الى الاستنتاجات الاتية:

١. ان سياسة تركيا المائية هذه من شأنها ان تكون مدخلا مهما لصراع طويل بينها وبين العراق ، لاسيما إذ ما استمرت تركيا في إنشاء سدودا إضافية في ظل أزمة المياه العالمية ، التي تعاني منها غالبية دول العالم ، بسبب ارتفاع درجات الحرارة فضلا عن الاستهلاك المتزايد نتيجة التوسع الديموغرافي والصناعي.
٢. ان حاجة العراق للمياه في تزايد مستمر وهي نتيجة منطقية تتبع الاستهلاك المتزايد، فضلا عن قلة الأمطار في العراق وارتفاع درجات الحرارة ، مما يحتم على العراق ان يتبع سياسة معتدلة مع تركيا من اجل توفير الموارد المائية الكافية للعراق وان يغلب لغة الحوار مع تركيا ومن خلال الاستجابة لمطالب تركيا وبالقدر الذي يحفظ مصالح العراق ولايعرض أمانة الاقتصادي والتنمية فيه لأية إضرار.
٣. تدل المؤشرات العالمية بأن العالم يتجه وبسرعة كبيرة الى الندرة في كميات المياه وزيادة مساحات التصحر نتيجة ارتفاع درجات الحرارة مما قد يؤدي الى اشتعال الحروب بين دول العالم .

٤. ان إدارة الموارد المائية وفي ظل أزمة المياه العالمية تواجه بصعوبات كبيرة، نتيجة عدم اعتراف الكثير من الدول بقواعد القانون الدولي التي تنظم جريان الأنهار الدولية والطرق القانونية في استخدام المياه العابرة للحدود.

٥. أن العلاقات العراقية التركية تتأثر وبشكل كبير بمخرجات أزمة المياه التي تسعى تركيا من خلالها ان تحقق مصالح سياسية واقتصادية .

٦. ان المشاريع المائية الاستثمارية التركية ضمن مشروع الغاب (GAP) تؤثر بشكل كبير على حصص العراق وسوريا من المياه ، ويتوقع ان هذه الحصص سوف تتأثر كثيرا نتيجة شحة المياه التي تعاني منها الكرة الأرضية وسياسة تركيا الرامية الى الاستفادة من (موردها) الطبيعي الذي تقارنه بالنفط العربي.

٧. ان الاهداف التركية من السدود التي تقيمها على نهري دجلة والفرات ، ذات طبيعة مركبة ، فهي تهدف الى تنمية بعض المناطق التركية ، ولكن في نفس الوقت لم يغفل المخططون لهذه المشاريع في تدمير الارث الحضاري لاكراد تركيا.

٨. ان مستقبل العلاقات العراقية - التركية ، لا تحده مشكلة المياه فقط ، وانما تدخل في تشكيله قضايا عدة ولعل في مقدمتها ، القضية الكردية وبكل جوانبها ، ومشكلة الامن التركي ، والمطالبات التركية القديمة المتجددة في احقيتها بارجاع الارض المسلوبة ولاية الموصل وتوابعها ،اي شمال العراق برمته ، وان ماتم الاتفاق عليه في معاهدة ١٩٢٦ مع بريطانيا هو غير ملزم لتركيا في الوقت الحاضر ولا في المستقبل.

كما ان المنتبع لهذا الشأن يمكن ان يقدم مجموعة من التوصيات العملية والتي أهمها :

التوصيات :

١. ان التقارير الاستراتيجية تشير الى ان تركيا وخلال ٢٥ سنة سوف تصبح من القوى الكبرى المؤثرة في الساحة الدولية ، وهذه التوقعات فيها نوع من الدقة ، ولو راجعنا معدل النمو الذي يحققه الاقتصاد التركي ، فضلا عن متوسط دخل الفرد الذي ارتفع من ٢٢٠٠ دولار الى ١٠٠٠٠ الاف دولار وبالمستقبل القريب يتوقع ان يصل الى ١٥٠٠٠ الف دولار، فضلا عن امتلاكها مؤسسة عسكرية قوية ، قادرة على حماية المصالح التركية في الداخل والخارج ، يوضح لنا الخطوط العريضة في كيفية التعامل مع دولة جارة لها مصالح استراتيجية في العراق.
٢. ان الاستراتيجية الواجب على العراق اتباعها مع تركيا ، تفرض على العراق ادراك قوة وقدرة تركيا ، ومقارنتها مع قدرات العراق في اطار المستقبل المتوسط .
٣. تفعيل الجانب الدبلوماسي مع تركيا ، وتجنب اثاره المشاكل ، ومواجهة ما يظهر منها بحزم وقوة.

المصادر :

- القرآن الكريم ،سورة الأنبياء ايه ٣٠.
- القرآن الكريم سورة السجدة آية ٢٧.
- د. عبد الزهرة شلش العنابي ، توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي ،دراسة في الجغرافية السياسية(بغداد: دار الشؤون الثقافية،٢٠٠٠) .
- الامم المتحدة ، برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP ،تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦.
- الامم المتحدة،برنامج الامم المتحدة الانمائي،تقرير حوكمة المياه في المنطقة العربية،المكتب الاقليمي للدول العربية ٢٠١٣ .
- د. سامر مخيمر وخالد حجازي ،أزمة المياه في المنطقة العربية ،الحقائق والبدائل ،عالم المعرفة عدد ٢٠٩ (الكويت : الكويت ،١٩٩٦) .

-TurkishNewspaper,Cumhuriyet,١٨,٠٢,١٩٩٩,

<http://www.cumhuriyet.com.tr>-

-Southeastern Anatolia Regional Development Administration <http://www.gap.gov.tr>.

- احمد عثمان ، السدود التركية تهدد بدمار آثار الأكراد في أعالي نهر دجلة ، صحيفة الشرق الاوسط (بيروت) ، العدد ٨٤٨٩. شباط ٢٠٠٢.
- خليل ابراهيم الناصري ، السياسة الخارجية التركية ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٥ .
- د.محمد عبد صالح و م. م حسين مشتت طريو ، السياسية التركية إزاء العراق دراسة في البعد بين قضية كركوك ومشاريع المياه ، نشرة شؤون عراقية

- ، مركز الدراسات السياسية والقانونية، جامعة النهريين ،العدد (١٢) حزيران . ٢٠٠٧ .
- مياه العرب بين كارثتي الجفاف والحروب القادمة، جريدة البيان الإماراتية ، ١٩ ايلول ١٩٩٩ .
- www.albayan.net
- د. جلال عبد الله معوض ، صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية -التركية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨) .
- د. احمد نوري النعيمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية أنموذج العلاقات العراقية التركية ، دراسات إستراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، عدد ٣٩ ، ٢٠٠٢ .
- د.ابراهيم الداوقوي ، صورة العرب لدى الأتراك (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،كانون الاول١٩٩٦) .
- Joakim Parslow, Turkish Political Parties and the European Union How Turkish MPs Frame the Issue of Adapting to EU Conditionality , Centre for European Studies University of Oslo, ARENA Report No ٧/٠٧, June ٢٠٠٧.
- د.لقمان عمر احمد النعيمي ، ماذا ينتظر من تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا؟ ، مركز الدراسات الاقليمية ، الانترنت
- http://www.regionalstudiescenter.net/site/arabic_home.htm
- SPIEGEL ONLINE, Iraq Worried about Turkish Dam, Gernay, ٣٠/١٠/٢٠٠٦ , Available at :

<http://www.spiegel.de/international/spiegel/٠,١٥١٨,٤٤٥٤٦٠,٠٠.html>

ملخص البحث :

يعتقد ان الحرب القادمة ستكون حرب مياه في ظل تفاعلات دولية غير مستقرة ، فالبيئة الدولية شهدت ولازالت الكثير من المشكلات في مقدمتها شحة المياه في العراق وتعتبر من أهم المشاكل التي تواجهها المجتمعات الإنسانية ان المنطقة العربية تعد من اكثر المناطق تأثرا في سلبيات هذه المسألة لاسيما سوريا والعراق ، لأنهما يتأثران وبشكل كبير بما تحدهه تركيا من كمية المياه المناسبة إليهما ، وقد استغلت تركيا هذه المسألة في تحقيق غايات عدة أدت في النتيجة الى تدهور في بعض العلاقات فيما بين الأطراف ، ان سياسة تركيا المائية هذه من شأنها ان تكون مدخلا مهما لصراع طويل بينها وبين العراق .

Research Summary:

Believed that the next war would be a water war under international interactions unstable international environment has seen and still a lot of problems in the forefront of the scarcity of water in Iraq is one of the most important problems of human societies facing the Arab region is one of the most affected areas in the cons of this issue, especially Syria and Iraq , because they are influenced greatly including determined by Turkey of the amount of flowing water to them, Turkey has taken advantage of this issue to achieve the goals of several led the lead to deterioration in some of the relations between the parties, that the water policy of Turkey would be an important input for the conflict long between them and Iraq.